

أسبوعيات نائب

كله يهون عن القضاء لأنه الملاذ الأخير

ناهض منير الريس

النائب عن مدينة غزة

لا نأتى بجديد الآن حين نقول إن القضاء فى أقاليم السلطة الوطنية يعانى حالة لا مثيل لها من الاضطراب. فقد تعرض منذ وقت غير قصير لهجمات متكررة تارة على مراكز أعصابه وأخرى على أطرافه وأعضائه وثالثة على ساحة عمله ونشاطه، وجاءت الضربة الأخيرة على رأسه لى يترنح ويسقط سقطته النهائية. فكأنما لم يكف المواطنين ما يتناوشهم من ذئاب عدوة وذئاب (وطنية) حتى جىء لهم بمعضلة الميزان المائل والعدل المفقود، وذلك على نحو لا سبيل إلى وصفه بغير القول إن الذين يزينونه لمراجع القرار يفعلون ذلك بنزق مرذول وسوء نية مبيتة وإغراق بفساد الملجأ الأخير الذى يفترض أنه ملاذ الناس من الفساد.

وسبق لنا أن قلنا إن سيادة القانون وإن كانت مرتبطة فى الفكر المعاصر بالديمقراطية وبالفصل بين السلطات فهى فى الحقيقة التاريخية أسبق فى الوجود من مثل هذه التعابير، وهى مرتبطة بنشوء المجتمعات المستقرة أيا كانت صفتها وقد تعد شرطاً لقيامها. فلا غنى لأى مجتمع مستقر يتكون من عدد من الأفراد عن قانون عرفى أو مكتوب ينظم العلاقات بين أفرادها ويكون مرجعاً لكل فرد منهم فى معرفة مركزه وحدوده مع الآخرين. فالقانون يسود أصلاً بحكم الحاجة إلى حياة يومية منتجة، فى ظل الجماعة القائمة، وبحكم التطلع إلى المشروعات المستقبلية. ومن غير المتصور أن تتحقق هاتان الحاجتان للغالبية العظمى من أفراد مجتمع ما دون وجود قانون مرعى يتمتع بثبات نسبي ويقين يبعث على الطمأنينة.

وكل اختلال فى مبدأ سيادة القانون يؤدي بالضرورة إلى الارتباك العام والتوقف عن الإنتاج والإحساس بفقدان الجدوى من النشاط. ولقد تسعى أغلبية كافية من الأفراد إلى تغيير القانون جزئياً أو كلياً إذا كان العيب فى القانون فيمر المجتمع بمخاض مؤلم أو بعملية تشريعية تدريجية إلى أن ينتهى الأمر بإيجاد قانون ثابت جديد أو بإدخال تعديلات على القانون القائم تجعله أكثر تلبية لمطالب المجتمع. لكن ذلك كله شيء مختلف عن انتهاك سيادة القانون من قبل أفراد متنفذين يخرقون قواعده لتحقيق مكاسب خاصة أو للحصول على مزايا غير متوفرة للآخرين، أو للعدوان على ممتلكات الآخرين أو أموالهم أو حقوقهم عامة. فهنا يدخل المجتمع فى حالة من الفساد والإفساد ويجنح المتظلمون إلى التنفيس عن سخطهم بالوسائل غير القانونية أيضاً. ويرافق انتهاك القانون فى هذه الأحوال إدخال عناصر غريبة عن مرفق القضاء إلى داخله لإعطاء الظلم القادم (شرعية) وكذا يجرى تهميش المحاكم واستصغار شأنها وضياع هيبة القضاة.

فى الاحتلال وفى السلطة الوطنية

لقد مر القضاء الفلسطينى بأطوار مرهقة. ولولا وجود نواة صلبة من القضاة الأفاضل، سيما فى المحكمة العليا، لانتهى أمره تماماً، ولاستبدلته الغالبية العظمى من الناس حتماً بوسائل أخرى، أدناها اللجوء إلى قضاء العرف والعادة المدعوم عشائرياً، وأقصاها قيام كل مواطن بنفسه أو بجماعته بأخذ حقه بيده، مع ما يمكن أن يلتبس بالحق من باطل حسب الأهواء.

وكان من المشكلات التى تعرض لها القضاء الفلسطينى محاولات الاحتلال الإسرائيلى قبل عهد السلطة إدخال عناصر موالية له فى سلك القضاء وتشجيع الجريمة وتلفيق القضايا وتلفيق البراءات حسب مصالح الاحتلال ومخبراته العاملة هدماً فى بنى المجتمع. أما فى عهد السلطة الوطنية فتمثلت المشكلات الاعتيادية فى ذلك النقص فى قواه البشرية وفى منشآته بالقياس إلى النمو السكانى الطبيعى، ومنها أيضاً خلو بعض

المناصب القضائية الحساسة، كمنصب النائب العام فترات طويلة كما حدث عام ١٩٩٨ حين ظل ذلك المنصب شاغرا مدة تقارب السنة لغير سبب مفهوم.

وتمثلت المشكلات غير الاعتيادية في أولها وأخطرها وهو تغليب المحسوبيات واعتبارات الانتماء التنظيمي على اعتبارات الكفاءة والنزاهة والاستقامة المطلوبة في تعيين القضاة، ثم التدخل في أعمالهم من قبل الكبراء أصحاب الغايات والمصالح الخاصة. ولكن أقسى ما تعرض له القضاء من مشكلات يتمثل في الفاحشتين المعنويتين الكبيرتين، وهما : زحف الأجهزة الأمنية على اختصاصات القضاء، والامتناع عن تنفيذ العديد من أحكام المحاكم النهائية والقطعية. وذات مرة تحدث أحد وزراء العدل أمام المجلس التشريعي عن قيام مسؤولين أمنيين بمنع وكيل النيابة من دخول مكان عمله في قسم من أقسام الشرطة !

لطالما تكلمنا داخل المجلس وخارجه عن هذه الأمور. وقلنا إنها من أخطر المسائل التي تهدد السلام الاجتماعي وتشوه سمعة السلطة الوطنية وتعدي على حريات الأفراد وكراماتهم وأرزاقهم. ولطالما طالبنا بأن يعاد الاعتبار لمرفق القضاء الفلسطيني.

ولا شك أن نقطة البدء في إصلاح القضاء هي تفويض أموره كلية لمجلس القضاء الأعلى الذي ينبغي أن يظل محتفظا بالمستشارين الكبار، مع وجوب تعديل مادة العمر للإبقاء عليهم مؤقتا حتى تجري مراجعة التعيينات المغلوطة وحتى يتعلم القضاة المحدثون في المحكمة العليا على أيدي هؤلاء الكبار الذين يعد كل منهم مدرسة وخبرة كبيرة نادرة، ونعني بشكل خاص الأساتذة الذين لم ينقطعوا قط عن القضاء طوال أربعين سنة متواصلة ماضية. فنحن في دور الإنشاء محتاجون إلى هؤلاء الرواد سنتين آخرين على أقل تقدير.

ونعرف صعوبة اقتناع البعض بمجرد الحاجة إلى الإصلاح، لأن هؤلاء مثابرون على اعتقادهم الأزلي أنه ليس بالإمكان أفضل مما كان. ولكننا لا نفهم كيف يناضل البعض اليوم، لأغراض سياسية تكتيكية، من أجل إرسال وفد فلسطيني رفيع إلى لندن ليتحدث مع البريطانيين (وهم صوت سيدهم الأمريكي) في موضوع إصلاح السلطة الفلسطينية في حين يحدث في صفوف القانونيين هذا اللغط جراء الخطوات الأخيرة التي مست بسمعة العدالة الفلسطينية، وهو اللغط الذي بادرت به نقابة المحامين في قطاع غزة، لا شك أنه سيمتد امتدادات غير هينة في أوساط أخرى، أولها المجلس التشريعي عندما ينعقد قريبا.

الجنس الأصفر والجنس الأبيض والأمة الوسط

بينما نقبع نحن الفلسطينيين وإخواننا العرب في أقصى الطرف الغربي للقارة الآسيوية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، تقع كوريا بشطريها الشمالي والجنوبي في أقصى الطرف الشرقي للقارة على ساحل المحيط الهادئ. وعدا عن هذه المسافة الشاسعة التي تفصلنا، ليس في الخلفية التاريخية ما يقربنا إليهم أو يقربهم إلينا : لا تاريخا مشتركا، ولا علاقات متميزة، ولا صلات ثقافية. ولكن المنطقة العربية تابعت يوما بعد يوم، بالاهتمام كله، تطورات ما يدعى أزمة الأسلحة النووية الكورية الشمالية، بتفاصيلها التي ما زالت تتوالى، منذ حوالي أسبوعين وحتى الآن.

وربما يستعيد البعض وقائع ماضية، ترجع إلى عهد رئاسة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ووزيرة خارجيته مادلين أولبرايت، حين فقزت الوزيرة واحدة من فقزاتها اللولبية، فإذا بها في كوريا الشمالية، تعرض على النظام الكوري صفقة تقايض بموجبها مال مساعدات أمريكية موعودة، مقابل الحصول على تعهد بوقف البرامج النووية والصاروخية الكورية. وقبلت كوريا آنذاك الصفقة تحت ضغط الحاجة الاقتصادية.

وكتبت في زاوية أسبوعياتي المنشورة في ذلك الحين : إن أولبرايت لم تذهب إلى كوريا إلا من أجل
الحيلولة دون حصول منطقتنا العربية والإسلامية على أسلحة ومعدات كورية، بعد أن أصبحت كوريا المصدر
الوحيد - تقريبا - لبيع السلاح المتطور للمنطقة !

وكانت الدبلوماسية الأمريكية في عهد كلينتون ما زالت تحتفظ بالحد الأدنى من النعومة المعهودة في
العرف الدبلوماسي. وربما كان ذلك أحد الأسباب التي سهلت الصفقة وجعلت اتفاق أولبرايت مع النظام
الكوري أمرا ممكنا. ولكن الزمان تغير وأصبحنا في عهد دبلوماسية رعاية البقر - أو في الحقيقة عهد قلة
الدبلوماسية - فاية دبلوماسية دولية أجازت للرئيس الأمريكي أن يطلق تصريحه الذي يصنف كوريا
الشمالية، جنبا إلى جنب مع العراق وإيران، في ما أطلق عليه ((محور الشر)) ؟ وكيف تخيل الرئيس
الأمريكي نفسه في موقع الحكم الذي يقرر أين مكان الخير وأين مكان الشر في العالم ؟

ولم يغب عن البال آنذاك أن هذا (التهويش) الذي يتضمنه تصريح بوش كان مقدمة للغارات المنتظرة
على العراق وعلى إيران. ولم يغب عن البال أيضا أن باكستان سوف تكون بدورها مستهدفة، وقد كتبنا وقلنا
في زاوية الأسبوعيات آنذاك إن بوش سيعود ويسحب كلامه عن كوريا، في حين تبقى الحملة على العراق
وإيران مستعرة.

لكن هذا التصريح قديم. ولا يصلح سببا وحيدا للخطوة التي اتخذتها كوريا الشمالية بإعلانها العودة إلى
تنفيذ برامجها النووية وقيامها بطرد مندوبي المراقبة الدولية. ولم تكتف حكومة كوريا بذلك، وإنما قررت
الانسحاب من المعاهدة الدولية الخاصة بحظر تصنيع السلاح النووي.

السياسة ولعب العيال

وقيل في مجال التفسير إن السبب المباشر هو نقض الولايات المتحدة التزامها بتزويد كوريا الشمالية
بالوقود، في مقابل التزامات كوريا المذكورة، بموجب الصفقة الأصلية. ولكن ذلك الكلام لا يملأ الرأس. ولا بد
من التماس تفسير يتعلق بالاستراتيجيات السياسية الدولية. فكوريا الشمالية ليست نبتة شيطانية ضائعة في
الشرق الآسيوي. وهي والصين البلدان الشيوعيان الباقيان في العالم. وتلك رابطة لا يستهان بها، ولكن
رابطة الجغرافيا السياسية القائمة بين هذين البلدين تجعل من وحدة الأمن القومي لكليهما مبدأ محتوما.

فالصين ليست بعيدة عن الخطوة الكورية. وإذا نحن لم نكن من الخفة بحيث نظن إن السياسة لعب عيال
فعلينا أن نفهم إن الصين كانت على علم مسبق بالخطوة الكورية وأنها منحتها الموافقة والمباركة، بل وأنها
على اتصال مستمر بكوريا في كل ما يتعلق بتطورات (الأزمة) كما يدعوها الإعلام الغربي.

ليس معنى هذا أن الصين بدأت بتغيير سياسة الملاينة والمسايرة للولايات المتحدة التي تساهلت في
أمور عديدة مع الصين في هذه المرحلة واعتبرت أن من قبيل التساهل السماح للصين ببيع بضائعها في
أسواق معينة، وذلك كله بوساطة إسرائيلية تفعل فعلها عن طريق اللوبي الصهيوني في أمريكا. وإنما معناه
أن سياسة الملاينة والمسايرة والمهادنة التي نتحدث عنها لا تتعارض مع إبداء الحزم ومع التكشير عن
الأنياب النووية بين الحين والحين. لكي لا تظن الولايات المتحدة - في عهد جورج بوش بخاصة - أن الصين
غافلة عن الاستراتيجية الأمريكية التي جعلت من الهند ومن أفغانستان ومن بعض دول جنوب الاتحاد
السوفييتي السابق قواعد أمريكية بقدر أو بأخر وبشكل أو بآخر. وهي تعزم، وفقا لآخر تنبؤات المراقبين
السياسيين في الولايات المتحدة أن تعزز هذا (الحائط) الذي يمتد في وجه غرب الصين بدعامة تتكون من
إيران وتركيا، وربما العراق إذا سارت الأمور تبعا للمخططات الجارية.

مفارقات غير معقولة

هذه التحليلات والاستنباطات لم تكن هي نقطة استقطاب الاهتمام في منطقتنا. وإنما انشدت الأنظار
إلى المفارقات الهائلة بين الكيفية التي دارت بها الأحداث في كوريا والكيفية التي تدور بها في العراق.

في كوريا الشمالية قنابل نووية موجودة مؤكدا، وفي العراق لا توجد أية قنبلة نووية إطلاقا.. في كوريا مفاعلات نووية قائمة في أكثر من مكان، وفي العراق ليس هناك أي مفاعل نووي بعد أن قصفت إسرائيل مفاعل العراق الوحيد.. في كوريا جرى طرد المراقبين الدوليين بعد منحهم مهلة قصيرة، وفي العراق يسرح المراقبون الدوليون ويمرحون ويوجهون الأسئلة الاستخباراتية بلا حياء.. في كوريا يدعو رئيس البلاد شعبه لأن يشكل جيشا من الانتحاريين لمقاتلة الأمريكيين ويطلق الإعلام الوطني على الأمريكيين الألقاب المنسية منذ عهد سطوة السوفييت، وفي العراق يحاسب الناطقون العراقيون أنفسهم على كل لفظة يتفوهون بها ويلتزم الجميع بالدعوة إلى " حل الأزمة سلميا " و " عدم إعطاء ذريعة " للعدوان الأمريكي الذي لا ينفك يأتي إلى الخليج بمزيد من الأساطيل والطائرات والصواريخ، ويسرب الأنباء القائلة إن الضربة القادمة وشيكا..

وفي مقابل هذه المفارقات بين تسليح وتسليح وبين لهجة ولهجة وبين مسلك ومسلك يأتي التصرف الأمريكي حيال كل من الدولتين حافلا بالمفارقات المذهلة : فأمام المقتنيات الكورية المؤكدة، والشراصة الكورية قولاً وعملاً، والحزم الكوري أمام عروض التفاوض والحلول السلمية، لا يعود البوش بن البوش يورد على لسانه ذكر محور الشر، ولا يفتأ يتحدث كالناس العاقلين عن حل الأمر سلميا بالتفاوض، ويدعو جيران كوريا إلى التدخل والتوسط لحل الأزمة. كما أن وزير الدفاع رامسفيلد يلزم الصمت المطبق وقد وضع في فمه شيئا ما، وكان عند اندلاع الأزمة يتكلم عن قدرة الولايات على شن الحرب في وقت واحد ضد كوريا والعراق..!

أما في مواجهة العراق الخالي من السلاح النووي فعلا، والذي اهترأت فيه عجلات سيارات الأمم المتحدة في بحثها شرقا وغربا وشمالا وجنوبا عن أسلحة الدمار الشامل عبثا، فالتصريحات الأمريكية نارية.. لا يرضيها أقل من إقصاء رئيس البلاد ونزع أسلحتها بالقوة، حتى يبلغ الأمر بوزير الخارجية الأمريكية أن يقول : إن خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل بشهادة المراقبين الدوليين لا يعنى أن مسؤولية النظام الحاكم انتهت ! ويرد رئيس الوزراء البريطاني من الناحية الأخرى من المحيط : يهدد بدوره ويتوعد، من منطلق أن كلب الشيخ شيخ كلاب.

هكذا يفرض الجنس الأصفر هيئته النووية، والجنس الأبيض يتوحد في رؤية معينة، مبعثها المصلحة المشتركة في اغتنام الخامات والأسواق، أما الأمة الوسط بين الشرق والغرب فهي مأكلة الأكلين، يتلمظون شهوة لخيراتها ولا يقيمون وزنا لإرادتها ولا لقوتها. وتظل سادرة في تفككها وقد تخدر حكامها بوهم السلامة الانفرادية لكل منهم، على الرغم من سكين الجزار التي تلمع في يد الجزار الذي نصب نفسه مالكا لهذا القطيع.

وحكم قراقوش هنا يملأ النفس بسم البغضاء لهؤلاء الذين جعلوا العدالة الدولية والمنظمات الدولية العوية وامتهنوا الاحترام الواجب لكلمة الصدق والحقيقة.

وخطينة العراق هي ضعفه لا غير. ونقطة ضعفه الظاهرة هي أنه لم يملك قنبلته الذرية بعد. أما نقطة ضعفه الخفية، ولو لم تخف على الأجانب، فهي إخوانه العرب من حوله. وهؤلاء ليسوا في وارد أمن قومي عربي ولا استراتيجي سياسية ولا دفاعية ولا اتفافية دفاع مشترك ولا هيبة ولا تكافل ولا تضامن ! هؤلاء هم الذين يعتقدون عقيدة التوسل والتسول ويجعلون منها ضالتهم وحكمتهم ونشيدهم الوطني وجأروا بها أمام ميكروفونات الإذاعات وقد انتفخت أوداجهم كأنما يأتون بمأثرة من المآثر ويكتشفون نظرية فريدة في السياسة وقد أخذتهم العزة بالإثم، وربما كتبوا كلماتهم الخائبة شعارات على علم البلاد !

نعم.. نعم.. يحق للعراق وهو يشاهد ويسمع ما جرى بين أمريكا وكوريا أن يتمثل بقول الشاعر العربي

لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

إذن لقام بنصري معشر خشن

لا يصبرون على شر وإن هانا

لا يسألون أخاهم حين يندبهم

في النائبات على ما قال برهانا

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم

قاموا إليه زرافات ووحدانا

